

إعلان القاهرة
الصادر في ختام أعمال الندوة الدولية
حول
" لوكربي بين القانون والسياسة "
القاهرة 7 - 2001/4/8

-
- نحن رجال القانون والسياسة من مختلف قارات العالم المشاركين في الندوة الدولية : " لوكربي بين القانون والسياسة " التي نظمتها وأشرفت عليها جامعة الدول العربية واتحاد المحامين العرب في القاهرة خلال الفترة 2001/4/8-7م.
 - وبعد استعراض ومناقشة صريحة ومستفيضة لهذه القضية وتطوراتها وآثارها خلال سنوات طويلة واستخداماتها المتواصلة لتحقيق أغراض سياسية ،
 - وإذ نعرب عن تقديرنا لمواقف القوى الدولية المحبة للعدل والسلام ومبادرات ومواقف المنظمات الإقليمية ولا سيما جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز ومنظمات أخرى غير حكومية ، الهادفة لإيجاد حل عادل وسريع للقضية ،
 - وإذ نشن عالياً تجاوب أسر الضحايا الدائم مع جميع المساعي الرامية لإيجاد حل سريع وعادل يراعى أحكام القانون والحقوق الأساسية للإنسان ،
 - وإذ ندرك فداحة الأضرار الإنسانية والمادية التي لحقت بالشعب الليبي والشعوب المجاورة بفعل عقوبات فرضت خلال عقد من الزمان وجعلت من ليبيا رهينة دون مبرر ؛
 - وإذ نعرب عن بالغ القلق إزاء سير القضية أمام المحكمة الاسكتلندية والمناخ الاعلامي المغرض الذي تمت فيه المحاكمة وطريقة تشكيل المحكمة وسير

أعمالها والحكم الذي انتهت إليه وجوانب القصور فيه ، ولا سيما في ضوء ما استمعنا إليه من تقارير هامة مقدمة من قانونيين عرب وأجانب ومراقبين دوليين معينين من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن المحاكمة وإجراءاتها وجوانب القصور التي تضمنتها .

- وإذ نرى الحاجة الماسة للعودة إلى القانون ومؤسساته ، ومراعاة مستلزمات المحاكمة العادلة ، كضمان وحيد لتحقيق العدل والإنصاف .
- وإذ نعرب عن تقديرنا للمبادرات والمواقف الليبية المتخذة منذ بداية القضية وحتى اليوم بهدف إيجاد تسوية عادلة وشاملة .

1 - نعبر عن أسفنا الشديد لإدانة الرهينة السياسي المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي وندعو رجال القانون لتكثيف وحشد الجهود لتفنيذ حيثيات حكم المحكمة الاسكتلندية بكامب زايسست الصادر في 2001/1/31 وتبيان جوانب القصور الشكلية والموضوعية فيه من حيث الأسباب ، والأسانيد والمنطوق.

2 - نطالب بنقض الحكم والإفراج الفوري عن الرهينة السياسي المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي الذي تمت إدانته لأسباب سياسية لا تمت إلى القانون بأية صلة.

3 - نؤكد على الحقوق الأساسية للإنسان ونطالب بتوفير ضمانات ومقتضيات المحاكمة العادلة خلال مرحلة الاستئناف بما يكفل مراعاة هذه الحقوق واحترامها بعيدا عن أي ضغوط سياسية ، أو حملات إعلامية من شأنها التأثير على سير أعمال المحكمة.

4 - نطالب باحترام الالتزامات القانونية والاخلاقية القاضية برفع العقوبات نهائيا عن ليبيا والتوقف عن أي استخدامات سياسية لمجلس الأمن في هذه القضية ، كما نهيب بجميع دول وشعوب العالم التي لها مواقف مؤيدة للحق والعدل على غرار المواقف التي تبنتها جامعة الدول العربية في قمة عمان في مارس

2001 والدول الافريقية في قمة واجادوجو سنة 1998 وقمة سرت (2) مارس 2001م إلى تفعيل تلك المواقف .

5 - نطالب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بالعودة إلى أعمال أحكام القانون والدخول في حوار مباشر ومتكافئ مع ليبيا لبحث وتسوية ما قد يكون حائلا دون تطبيع العلاقات الثنائية معها والتجاوب مع جهود الوساطة والمساعدة الحميدة وأن تأخذ قضية لوكربي مسارها القانوني والقضائي بعيدا عن أي ضغوطات .

6 - ندعم حق ليبيا في مطالبتها بتعويضات منصفة عما أصابها من أضرار معنوية ومادية خلال سنوات طويلة نتيجة للعقوبات الجائرة المفروضة من مجلس الأمن ، وبفعل الاعتداءات العسكرية المباشرة على مدنها وأهاليها وممتلكاتهم.

7 - تشكيل لجنة من قبل الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام لاتحاد المحامين العرب لمتابعة مداوالات وتطورات القضية بما يراعى أحكام القانون ومقتضيات حقوق الإنسان .

8 - عقد ندوة جديدة تحت إشراف لجنة المتابعة تتناول ما يستجد من تطورات قانونية وسياسية في القضية.

الندوة الدولية المنعقدة في القاهرة خلال الفترة من 7-8/4/2001 بتنظيم وإشراف جامعة الدول

العربية واتحاد المحامين العرب

صدر في القاهرة بتاريخ 8/4/2001م